

١٥٧  
الطلاق والعنف كتاب الدعوى والبيّنات عن النبي صلعم  
انه قال البيّنة على المدعي والمدين عليهما انكروا لا بدّ للعقوبات  
من الرفع الى القاضي وله اخذ عينه بلا فتنة وان انكر الاثني  
وليس له بيّنة او امتنع من الاداء فله اخذ جنس دينه ان  
ظفر به والا فغير جنسه وبيعه مستقلا وبان القاضي فيه  
وجهاً من حجج كلّ وجهين قبله وكسر الباب ونقب الدار ان تعذر  
دونه واخذ مال غريمه والمدعي من خالف قوله الظاهر كقول  
الزوج اسلمنا معا والنكاح مستمر والامين المصدق في الرد  
مدع لكن اكتفى بيمينته بخلاف ادعي فقد ادين الجنس والنوع

والرضاع المحرم واللعان مهر المثل بتمامه ولو قبل الدخول لا  
في اقامة بيّنة برضاع محرّم ولا ان ثبت العدد المعتبر وان  
يجمع بعضهم غريم حصته وبوزن على العدد المعتبر لا على الجميع  
وان شهد رجل وامرأتان في رضاع او مال فزجعا فصفه  
عليه ونصفها عليهما وفيما ثبت بشهادة النساء كالارضاع  
ولو شهد رجل اربع نسوة فعليه ثلث الغرم وعليهن ثلثاه  
وان رجعت وحده او اثنتان فلا غرم وان شهدوا في مال  
فزجعا فعليه نصفه وثلثان فلا غرم ولا يفرض شهود  
الاحصان مع شهود الزنا وشهود الصفة مع شهود تعليق

الطلاق